النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي:

-الأسس التي قامت عليها النظرية الاقتصادية الكلية: في البداية من الضروري التطرق الى الاسس او الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية وذلك حتى يتسنى لنا فهم النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي فهما تاما، ويمكن تلخيص الفرضيات الكلاسيكية فيما يلي:

1-الحرية الاقتصادية:

اشترط الكلاسيك الحرية الفردية، واعتبرو أن الفرد كائن رشيد بطبيعته وسيحاول باستمرار أن يحقق أقصى نفع ممكن سواء كان مستهلكا أو منتجا وإن حدث في بعض الأحيان التوازن بعيدا عن نقطة أقصى نفع فإنه يكون بمثابة وضع مؤقت وسوف يتواجد ميل فوري تلقائي عند الفرد نحو المستوى الأعلى، سواء كان هذا يمثل أقصى إشباع ممكن لكونه مستهلكا أو اقصى ربح ممكن لكونه منتجا.

2-المنافسة التامة:

لكي تتحقق المصلحة الكبرى لكل من الافراد والمشروعات في المجتمع في حالة المنافسة الكاملة التي لا تجعل في ظل سيادتها في السوق فرصة لاي متعامل للتاثير عليها سواء فيما يتعلق بالعرض او الطلب وبالتالي تحديد الاسعار لان من اهم شروطها مايلي:

-وجود عدد كبير من المشترين والبائعين بحيث يصبح نصيب كل منهم من العرص والطلب ضئيل جدا.

-تجانس السلع المنتجة بواسطة كافة المنتجين مما لا يجعل هناك ميزة نسبية لاحدهم تعمل على تفضيل المشتري لسلعة على السلع الاخرى.

-السوق يسودها الوضوح الكامل في المعاملات، بحيث تتدفق المعلومات بسهولة ويسر لكل من يريدها وبالتالي فلا يستطيع أحد أن يبيع بأكثر من السعر السائد.

-حرية الدخول والخروج من السوق مكفولة لجميع المتعاملين دون اية قيود اقتصادية.

3-قانون ساي:

اقتصادي فرنسي جاء بقانون المنافذ قانون العرض يخلق الطلب، حيث الايمان بالتشغيل التام طبيعي وقائم واساس هذا الاعتقاد والذي يعتبر من اهم دعائم الفكر الكلاسيكي ومفهومه ان كل عرض يخلق الطلب المساوي له عند كل من مستوى من مستويات التشغيل وبعبارة اخرى فان المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي تعتبر مساواة ضرورية بحث يشكلان في الحقيقة نفس الشيئ وتفسير ذلك ان مجمل تكاليف الانتاج والممثلة للعرض تتحول الى دخول للمساهمين في العملية الانتاجية وتنفق في مجموعها بصورة مباشرة او غير مباشرة على شراء الناتج.

4-حيادية النقود: لقد أقام ساي تحليله في ظل اقتصاد عيني تسوده المقايضة وانتهى إلى أن المنتجات تتماثل مع المنتجات ثم أدخل بعد ذلك النقود في التحليل ولم يغير من النتائج التي توصل إليها كل ما هنالك أن عملية التبادل اصبحت أكثر سهولة وتتم على مرحلتين الأولى مبادلة سلعة بالنقود وهي عملية البيع والثانية مبادلة النقود بسلعة أخرى وهي عملية الشراء ودور النقود هو مجرد أداة لتسهيل التبادل أو هي عبارة عن حجاب يخفي القيم الحقيقية للأشياء وليس لها تاثير على القيم الحقيقية للنشاط الإقتصادي.

النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي

ينطلق النموذج الكلاسيكي من فكرة ان العرض الكلي ينبغي ان يكون مساوي للطلب الكلي، ويقصد بالعرض الكلي عرض كل السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في فترة زمنية (سنة) وهوما يسمى بالناتج الكلي.

دالة الانتاج:يمكن القول ان دالة الانتاج الكلية في التحليل الكلاسيكي هي علاقة تقنية تربط بين حجم الانتاج والمتغيرات المتمثلة في العمل(l) ورأس المال (k). $Y = f(l,k)$

وبما ان التحليل الكلاسيكي للانتاج هو تحليل في اطار الفترة الزمنية القصيرة وبناءا على هذا فإنه يفترض ثبات عنصر رأس المال ويبقى عنص العمل المتغير الوحيد فتصبح دالة الانتاج الكلي كالتالي: $Y = f(l,\overline{k})$

اي انها دالة لمتغير واحد هو عنصر العمل وهذا يعني ان حجم الانتاج الكلي يتحدد في الفترة القصيرة بحج التشغيل(l)

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة ب $Y = f(l)$

حيث:Y هي الناتج الكلي

L وحدات العمل

ويفيدنا التحليل الكلاسيكي للفترة القصيرة الاجل ان انتاجية العنصر المتغير موجبة بمعنى: $\grave{Y} = \frac{dy}{dl}$

وهي اكبر من الصفر ولكنها متناقصة $y'' = \frac{d^2y}{dl^2} < 0$

وهذا يعني أن الانتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما يصوره لنا الرسم البياني التالي:

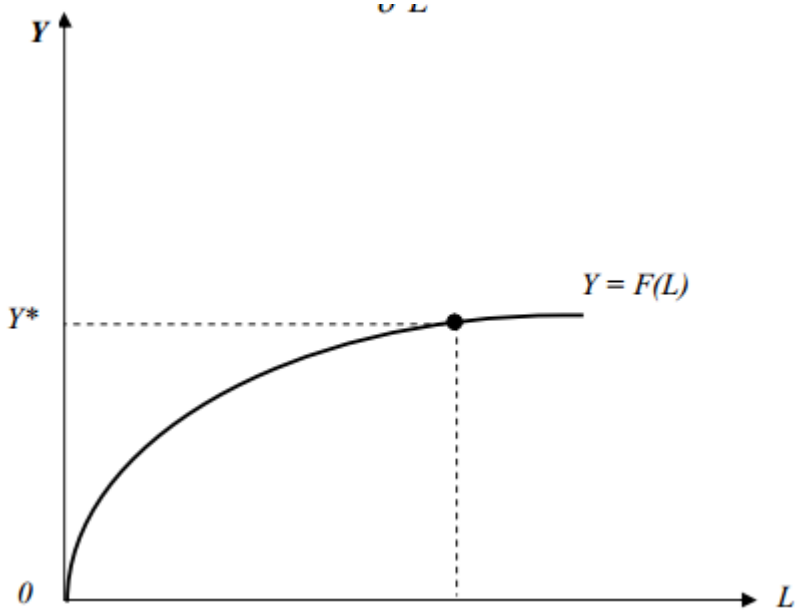

أولا–سوق العمل: في سوق العمل هناك عرض العمل والطلب على العمل.

عرض العمل: إن العمال (العائلات) هي التي تقوم بعرض العمل وعند الكلاسيك عرض العمل يرتبط ايجابيا (علاقة طردية) بمعدل الأجرالحقيقي وهو القدرة الشرائية للأجر الإسمي أو النقدي.

فإذا كان رمز الأجر الإسمي هو W

ورمز المستوى العام للأسعار هوP

فيصبح الأجر الحقيقيw يساوي $w = \frac{W}{P}$:

اما دالة عرض العمل فتصبح على الشكل التالي: $L^S = f(w) = f(\frac{W}{P})$

والعلاقة بين بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي هي علاقة موجبة أي $l^{s\prime} = \frac{dl^s}{dw} > 0$

إن القاعدة التي تحكم سوق العرض هي أن اليد العاملة مثلها كمثل المنتجين تسعى لتعظيم دخلها وعندما نجد أن التضحية بساعة من الراحة وتحويلها إلى ساعة عمل لا يحقق دخلا يساويها أو يفوقها فهي تمتنع عن العمل ويمكن تمثيلها بيانيا كما في الشكل الموالي:

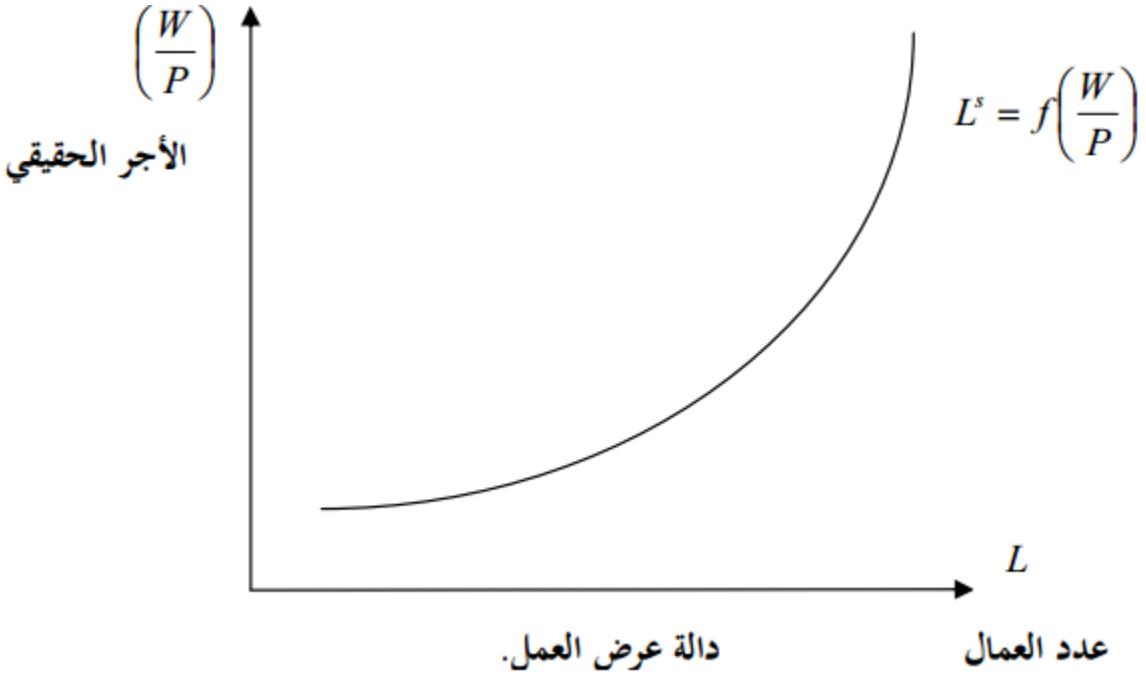

الطلب على العمل: المنتجون هم الذين يقومون بالطلب عن العمل والطلب عاى العمل يتحدد بالاجرة الحقيقية والعلاقة بينهما هي علاقة عكسية اي ان:

$$\mathrm{L^d} = \mathrm{f}(w) = \mathrm{f}(\frac{W}{P})$$

$$l^{\mathrm{d}\prime} = \frac{dl^d}{dw} < 0$$

والمنحنى يكون بالشكل التالي:

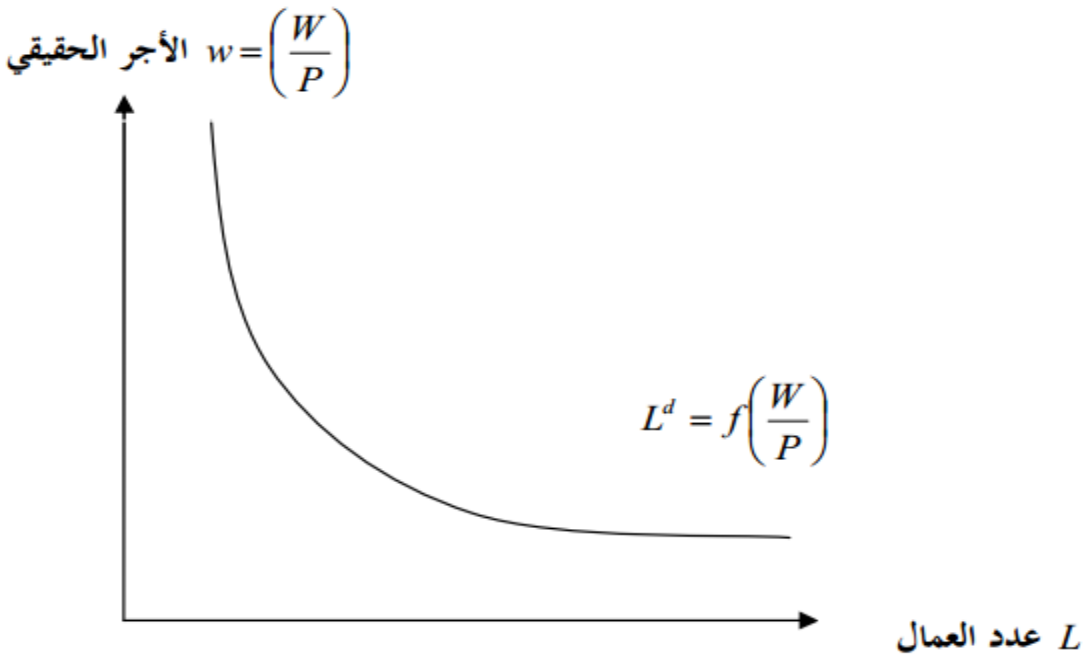

دالة الطلب على العمل.

أي أن المؤسسات الإنتاجية تطلب المزيد من العمال على أساس معدل الأجر الحقيقي فتوضف العامل الأول وتقيس كم على PMLوحدة ينتجها هذا العامل (الانتاجية الحدية) ثم تقيسها بسعرها في السوق فنحصل وهذا ما يعبر عنه ب القيمة السوقية للانتاجية الحدية للعمل

$$\mathrm{W} = \left(\frac{df(l)}{dl}\right) * \mathrm{P} = PML * P$$

ثم نقارنها ب بتكلفتها الحدية لهذا العامل التي هي الاجرة الاسمية التي تقدمها للعامل ةاذا لاحظت ان هذه القيمة هي اكبر من الاجرة الاسمية فاننا نحقق معه ربح ولذاك نطلب عامل ثاني ثمونقوم بنفس الشيئ وهكذا يوضف العامل الثالث والرابع والخامس الى غاية تحقيق الشرط التالي: **قيمة الانتاجية الحدية للعمل =التكلفة الحدية للعمل**

عدد العمال	ناتج الكلي	الناتج الحدي العيني	سعر الوحدة	قيمة الناتج الحدي الحقيقي	الاجر الاسمي لوحدة العمل
1	20	20	2دج	40	10دج
2	38	18	//	36	//
3	53	15	//	30	//
4	63	10	//	20	//
5	68	5	//	10	//
6	70	2	//	04	//

الطلب على العمل يتوقف على الاجر الحقيقي للعمل اي هو تابع للاجر الحقيقي وحسب هذه الدالة

$$\mathrm{L}^d = \mathrm{f}(w) = \mathrm{f}(\frac{W}{P})$$

فهذا المثال يتحقق في المؤسسة الواحدة ويمكن أن نعممه على جميع المؤسسات، إذا المؤسسات الاقتصادية تستمر في توظيف العمال إلى غاية تساوي قيمة الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية للعمل وبهذا فهي تحقق هدفها في تحقيق أقصى ربح.

توازن سوق العمل: يرى الكلاسيك أنه يمكن الحصول على التوازن في سوق العمل بتلاقي منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل وهو يحدد لنا في نفس الوقت كل من مستوى التشغيل التوازني لليد العاملة ومعدل الأجر الحقيقي الذي يقبله كل من المنتجين والعمال ويمكن توضيح ذلك بيانيا كمايلي:

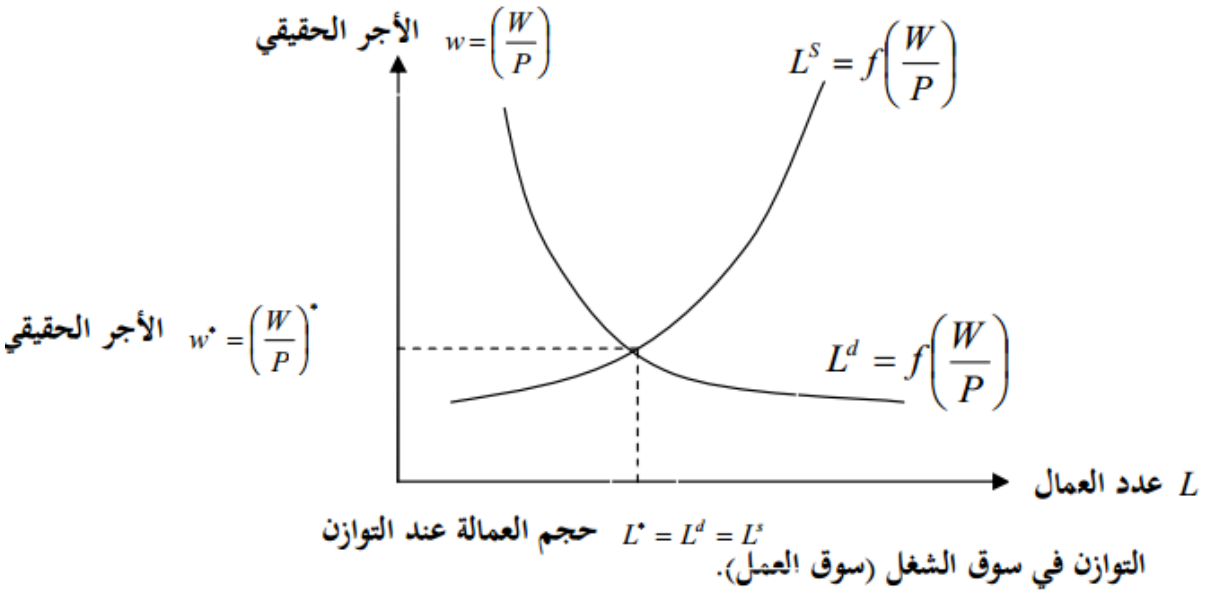

التوازن في سوق الشغل (سوق العمل).

ثانيا–سوق السلع والخدمات:

أ–قانون ساي ب–نظرية الادخار والاستثمار وسعر الفائدة

رأينا فيما سبق انه وفقا لخاصية دالة الانتاج في المدى القصير يتحدد حجم الانتاج الحقيقي وفقا لليد العاملة المستخدمة ، فبمجدرد تحيد هذه الاخيرة نكون قد حددنا تلقائيا حجم الانتاج الحقيقي مع العلم ان حجم الانتاج الكلي يطابق تماما حجم الدخل في اقتصاد ما.كما ان الدخل الكلي هو الذي يحدد الطلب على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية. والسؤال المطروح هنا هو هل يكون الطلب الكلي دائما في مستوى العرض الكلي.

الكلاسيك يجيبون على ذلك باليجاب ويعتمدون في ذلك على عنصرين اساسيين وهما قانون ساي، ونظرية الادخار والاستثمار وسعر الفائدة .

أ–قانون ساي للمنافذ: العبارة التي تلخص هذا القانون وهي ان العرض يخلق الطلب المسوي له، حيث يرى الكلاسيك ان الناس يقومون بالعمل من اجل الحصول على اكبر دخل ممكن والذي يمكنهم من اقتناء ابر استهلاك ممكن من السلع والخدمات في الحاضر او في المستقبل (في حالة الادخار) .

الكلايك ينظرون الى الادخارعلى انه صورة اخرى من الانفاق على شراء السلع الاستثمارية، اي ان كل ادخار يتحول بالضرورة الى استثمار لان الاحتفاظ بالنقود هو سلوك غير عقلاني لانه مناقض لقاعدة تعظيم المنفعة وان منفعة النقد معدومة. ويرى ساي ان النقد حيادي اي لايؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والنقود لا يحتفظ بها لذاتها وانما دورها الوحيد في الاقتصاد هو تسهيل المعاملات وبالتالي فان الدخل يتحول دائما الى طلب الذي يتجه الى مقابلة العرض.

ب–نظرية الادخار والاستثمار وسعر الفائدة: الادخار عند الكلاسيك هو اقتطاع جزء من الدخل والامتناع عن استهلاكه لغرض استثماره في السلع الانتاجية للحصول على مردود وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك بالمقابل لان الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل له تكلفة الفرصة الضائعة والمتمثلة في الفائدة التي يمكن الحصول عليها اذا ماوظف المبلغ في اصول ذات مردود، والعامل الذي يحكم السلوك الادخاري هو معدل الفائدة الحقيقي والموجب، بحث كلما زاد هذا المعدل يزداد معه عرض المدخرات اي ان الادخار دالة متزايدة لمعدل الفائدةويمثل ذلك بيانيا كنايلي:

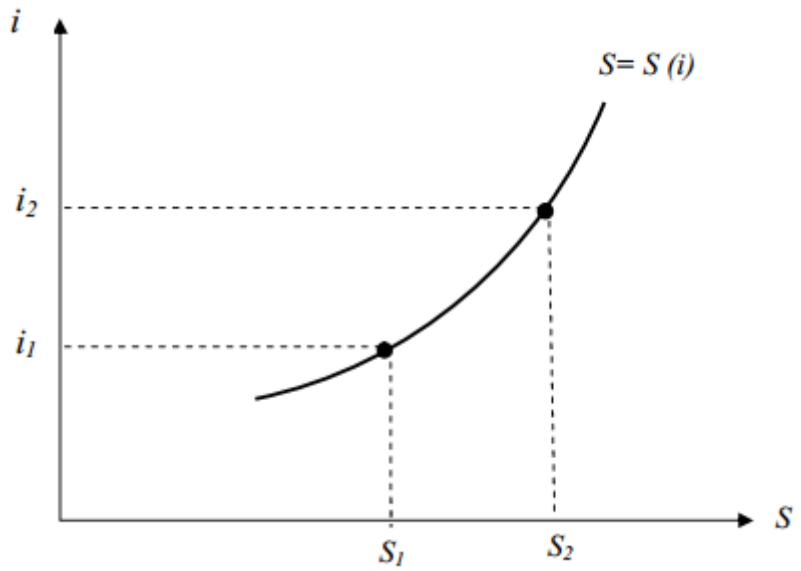

الاستثمار: اذا كان الادخار عرض لموارد نقدية (في نفس الوقت هو طلب على الأصول غير النقدية) فالاستثمار ما هو الا طلب على هذه الموارد (وفي نفس الوقت هو عرض للاصول غير النقدية) يصدر هذا الطلب عن المؤسسات الانتاجية نظرا لعدم قدرتها على التمويل الذاتي، فالاوراق المالية مهي الا عبارة عن اسهم وسندات.

والاستثمار كذلك محكوم بمعدل الفائدة وهي دالة متناقصة اذ كلما زاد معدل الفائدة نقص الطلب على الاستثمار وكلما نقص معدل الفائدة زاد الطلب على الاستثماراي مشتق الاستثمار:

$$\grave{I} = \frac{dI}{di} < 0$$

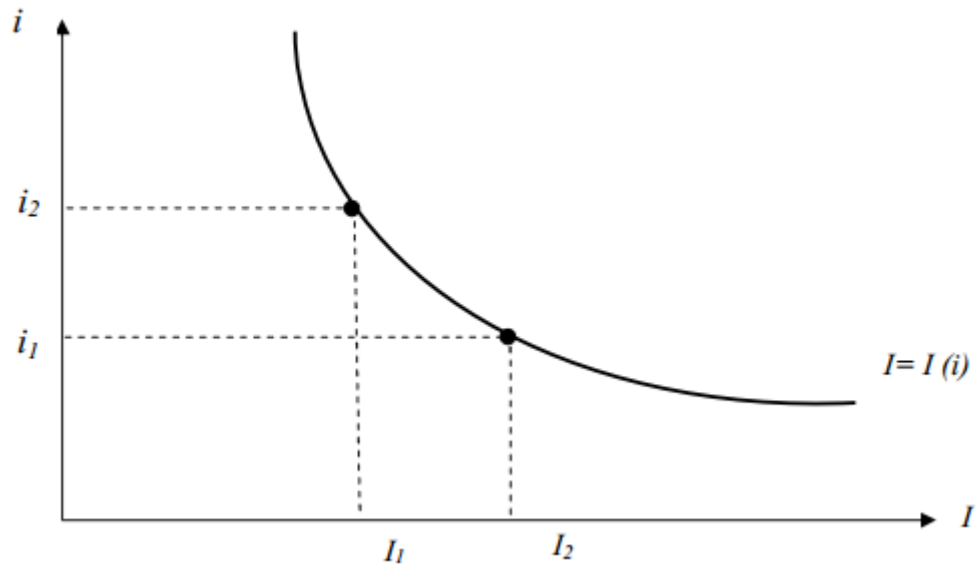

توازن سوق السلع والخدمات:

في هذا النموذج البسيط الدخل يستعمل كادخار واستهلاك إي y=s+c ، والتوازن في سوق الموارد المالية يتحقق عندما يتحقق عندما يتساوى العرض والطلب على المدخرات أي عند نقطة تقاطع المنحنيين وذلك كما هو مبين في الشكل.

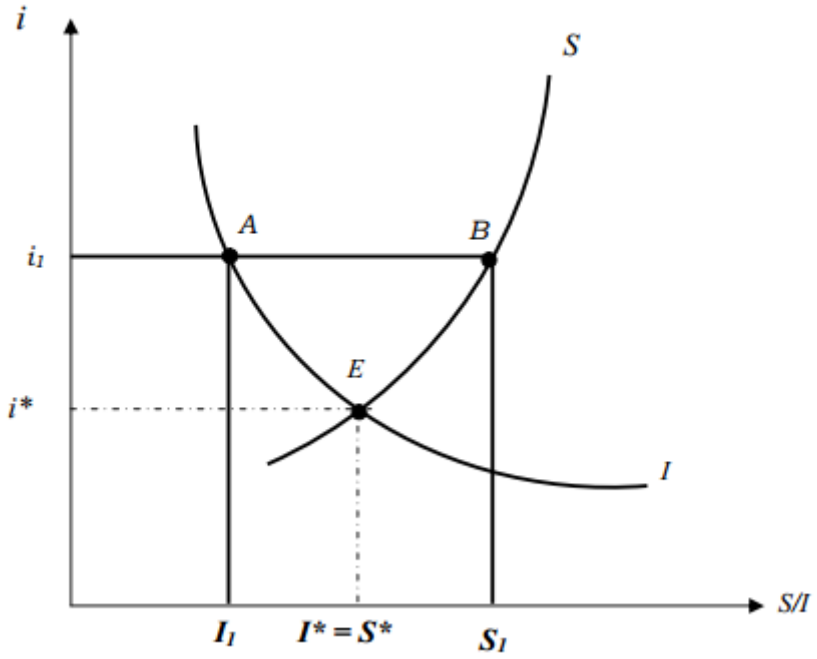

لدينا العلاقات التالية:

العرض الكلي: $y= c+ s$ ، الطلب الكلي $AD= C+I$

ولدينا حالة التوازن: $y=AD$ ومنه فإن $I=S$

إن معدل الفائدة يلعب دورا مهما في سوق رؤوس الأموال ويتمثل هذا الدور في كونه هو الذي يحقق التساوي بين المدخرات المعروضة والطلب عليها وبما أن الاستثمار يتمثل في شكل طلب على السلع الانتاجية فإن المدخرات لا يمكنها أن تكون إلا ذلك باعتبارها تمول الاستثمار ولهذا فالإدخار ما هو إلا الوجه الآخر من الإنفاق الذي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي.

اذا حسب الكلاسيك فإن المنافسة التامة في كل من سوق الأموال المعدة للقرض أو سوق السلع والخدمات تحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة.

ثالثا– سوق النقود:

عند دراسة التوازن في سوق النقود يجب أن نذكر أن التحليل الكلاسيكي هو تحليل ثنائي يفصل ما بين ميدان النقود من جهة وميدان الانتاج من جهة أخرى (الازدواجية الاقتصادية) ولا يوجد إندماج ما بينهما، وميدان النقد ماهو إلا صورة لميدان الاقتصاد الفعلي (الحقيقي) بمعنى آخر التحليل الكلاسيكي يقوم على الفصل التقليدي ما بين نظرية القيمة والنظرية النقدية، حيث تتعلق الأولى بالاسعار النسبية في حين أن الثانية تتعلق بالمستوى العام للأسعار.

نظرية كمية النقود (صيغة فيشر Fisher): إن النظرية الكمية للنقود تبنى على علاقة مابين أربعة عناصر.

M: كمية النقود، V: سرعة تداول النقود، P:المستوى العام للاسعار، T: حجم المبادلات الحقيقية

وتتجسد بمعادلة فيشر وهي: $MV = PT$

ومن خلا هذه المعادلة فان كل تغير في كمية النقود يؤدي الى تغير في المستوى العام للاسعار في نفس الاتجاه وبنفس المقدار وهذا مع افتراض ثبات كل من المبادلات وسرعة تداول النقود.

ولربط كمية النقود بمستوى بمستوى الانتاج فقد استبدلت المبادلات بالمتغير(y)، والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالآتي:

$$MV = Py$$

ومن هنا فإن هذه المعادلة تعكس علاقة التبادل وتشير إلى أن المجاميع النقدية التي استعملت في الوفاء بالمفوعات خلال فترة زمنية معينة ما هو إلا حاصل كمية النقود الموجودة في التداول مضروبة بسرعة تداول هذه النقود. وبالتالي فإن فيشر يحدد جوهر النظرية الكمية بشكل مبسط، ومفادها أن القيمة النقدية التي دفعت ثمنا للمشتريات يجب أن تساوي الحجم الحقيقي للمبادلات مضروبة بأسعارها، وتبعا لذلك فإن المستوى العام للاسعار يجب أن يرتفع أو ينخفض بعلاقة مع المتغيرات الحاصلة في كمية النقود إذا لم يحصل في الوقت نفسه أي تغيرات في سرعة تداول هذه النقود او في الحجم الحقيقي للمبادلات.

معادلة الفريد مارشال (كامبريدج):

نظرا للانتقدات التي وجهت لصيغة فيشر قام فريق من جامعة كامبريدج البريطانية وعلى رأسها الاقتصادي ألفريد مارشال بتقديم صيغة جديدة ترتكز على الطلب على النقود وعلى العوامل التي تؤثر فيه، وقد اطلق على هذه الصيغة اسم الصيغة الكلاسيكية المحدثة (معادلة كامبردج) والتي تتمثل بالمعادلة التالية:

$$M = KPY.$$

وتختلف هذه النظرية عن نظرية فيشر فقط في مفهوم(K) والذي هو في الحقيقة يساوي (1/V)، ويمثل الفترة الزمنية التي يحتفظ بها الفرد بالوحدة النقدية الواحدة في الاقتصاد خلال السنة.

ومن هنا يتضح ان النقود لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة، ويتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات اي ان حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، فالنقود لها علاقة ايجابية مع المستوى العام للاسعار لا غيرها.

التوازن النقدي:

يتحقق التوازن النقدي عندما يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه:

$$M^S = M_0$$

$$M^d = KPY$$

$$M^S = M_d$$

$$M_0 = KPY$$

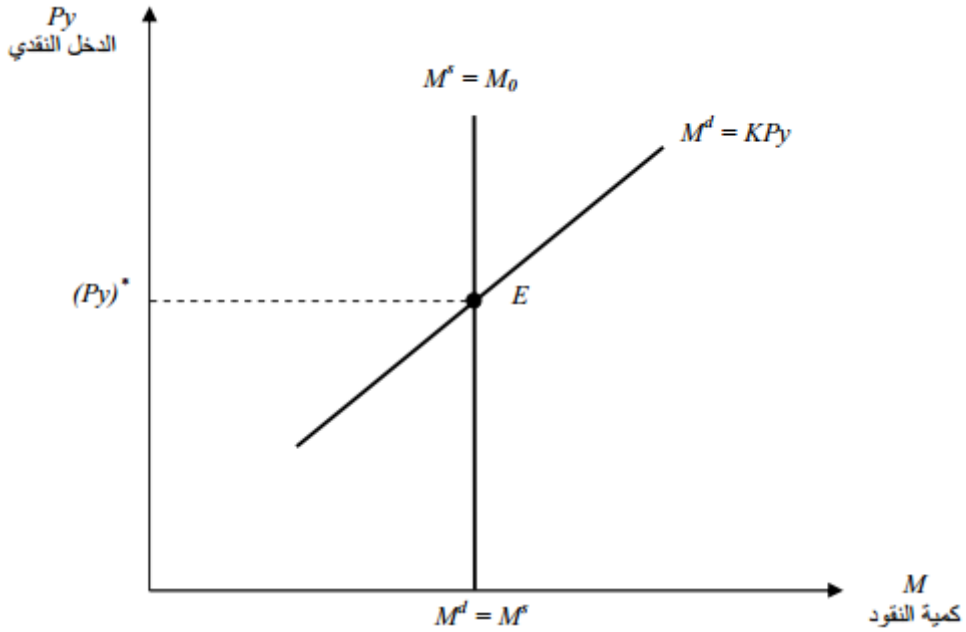

وهكذا كل تغير في كمية النقود المعروضة يؤدي إلى تغير الدخل النقدي.